صناعة حضرموت يؤكد توفر مادة الغاز بمحطة بروم

■ ،،المكلا/سبأ

أكد مدير مكتب الصناعة والتجارة بساحل حضرموت خالد عوض غانم أن مادة الغاز متوفرة حالياً في محطة الغاز بمنطقة بروم.

وقال غانم لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) : " إنه تم الاتفاق مع الوكلاء على توزيعها للمواطنين وأخذ احتياجاتهم من الغاز تحت إشراف مكتب الصناعة والتجارة ".. مبينا التزام المكتب بالسعر العادي للأسطوانة ألف ٤٠٠ ريال.

ولفت إلى أن المكتب والجهات ذات العلاقة يسعون لتغطية السوق بمادة الغاز وتوفيرها للمواطنين واستقرارها في الأسواق .. داعياً المواطنين إلى ضرورة التعاون في الإبلاغ عن أي تلاعب بالأسعار.

أبين.. مناقشة سير تنفيذ المشاريع بمديرية رصد

■ ،،أبين/سبأ

ناقش اجتماع عقد أمس بمديرية رصد بافع محافظة أبين برئاسة المحافظ صالح حسين الزوعري سير تنفيذ المشاريع القائمة وأسباب تعثر بعض المشاريع الأخرى وخصوصاً منها مشروع كهرباء رصد.

وفي الاجتماع الذي ضم عدداً من أعضاء السلطة المحلية والمشائخ والأعيان وجه المحافظ بالإسراع في استكمال تنفيذ مشروع كهرباء رصد باعتباره من المشاريع الحيوية والهامة.

كما وجه مكتب المالية بتخصيص حصة محددة من الدرجات الوظيفية للمديرية لهذا العام ووفقا للقانون.

وأكد المحافظ أهمية تضافر الجهود للدفع بالعملية الانتخابية الرئاسية المبكرة والتغلب على أي صعاب قد تطرأ والتحلي بروح المسؤولية وحب الوطن والانتصار لقيم الوحدة والثورة.

وأشار إلى أن المشاركة في هذه الانتخابات المبكرة تمثل خطوة هامة في مسيرة شعبنا لترسيخ الديمقراطية وقيمها النبيلة.

من جانبهم أكد أعضاء السلطة المحلية والمشائخ والأعيان حرصهم على القيام بدورهم الوطني في هذه الانتخابات التي سيكون المرشح التوافقي لها الأخ المناضل عبدربه منصور هادي.. منوهين بأنهم سيعملون على حث جميع أبناء مديرية رصد بافع للمشاركة الإيجابية في عملية الاقتراع باعتباره حقاً كفله الدستور.

دورة تدريبية في مجال الإدارة الإستراتيجية لسيدات الأعمال بالمكلا

■ ،،المكلا/سبأ

بدأت بالمكلا أمس دورة تدريبية خاصة بالإدارة الإستراتيجية، تنظمها غرفة تجارة وصناعة حضرموت بتمويل صندوق تنمية المهارات بالمكلا ومعهد الجزيرة للتدريب والتأهيل.

وتهدف الدورة على مدى ثلاثة أيام إلى تعريف ٢٨ مشاركة من سيدات الأعمال مهارات التعامل في إنشاء المشاريع الصغيرة وفق دراسات معدّة ومتكاملة ومخرجات ونتائج مرجوة.

وفي افتتاح الدورة أكد وكيل محافظة حضرموت أحمد الجنيد الأهمية التي تكتسبها الدورة في مجال الإدارة التي تعتبر حجر الزاوية لوضع الخطط الإستراتيجية لمشاريع القطاع النسائي. منوها بالجهات الداعمة والمنظمة لأعمال الدورة للإسهام في رفع قدرات سيدات الأعمال بمحافظة حضرموت.

من جانبها استعرضت القائم باعمال مدير عام غرفة تجارة وصناعة حضرموت أوسان باحسين ومدير صندوق تنمية المهارات بالمكلا حسين عبدالله الجيلاني مضامين الدورة في الارتقاء بسيدات الأعمال ومنتسبي الدوائر الحكومية خاصة الدوائر الاقتصادية في التطبيق والتأهيل.

وأشارا إلى أن مخرجات الدورة ستكون ثمارا محصلة لوضع الخطط ومواكبة المرحلة الحالية والقادمة التي تعيشها اليمن والعالم أجمع.

في ختام اجتماعات المكتب التنفيذي للاتحاد الزراعي

التأكيد على أهمية تعزيز دور الحركة التعاونية في إنجاح الانتخابات الرئاسية

■ ،،كتب/منصور شايع

أكد المكتب التنفيذي للاتحاد التعاوني الزراعي في ختام اجتماعات دورته الحالية على أهمية تعزيز دور الحركة التعاونية الزراعية الفاعلة في انجاح الانتخابات الرئاسية المبكرة من خلال المشاركة الفاعلة في التنفيذ والرقابة على الانتخابات والدفع بالمزارعين والتعاونيين إلى مراكز الاقتراع للإدلاء بأصواتهم لمرشح التوافق الوطني الأخ عبدربه منصور هادي، ودعا المجتمعون جميع الفروع والجمعيات للتفاعل مع برامج التوعية التي أقرها المكتب التنفيذي بما يضمن رفع الوعي الوطني بأهمية الانتخابات في تلبية تطلعات وطموحات أبناء الشعب اليمني في حياة آمنة ومستقرة بعيداً عن العنف والتطرف، وبما يجسد حكمة اليمنيين في الحياة الحرة الكريمة.

وفي تصريح لـ«الثورة» أوضح المهندس أحمد عبدالملك رئيس دائرة للشؤون الخارجية بالاتحاد التعاوني الزراعي أن المكتب التنفيذي وقف في اجتماعات دورته الحالية أمام المستجدات على الساحة الوطنية من خلال المشاركة الفاعلة للتعاونيين الزراعيين في الاستحقاق الانتخابي القادم، مشيراً إلى أنه تم تشكيل غرفة عمليات على مستوى المركز تتكون من ٨ أعضاء وسكرتارية ولجنة إعلامية إضافة إلى تكليف ٨ أعضاء من المكتب التنفيذي للنزول الميداني للمحافظات وخاصة الرئيسية مثل عدن وحضرموت ولحج وإب والمهرة وغيرها، منوهاً بأن اجتماعات المكتب التنفيذي تطرقت إلى جملة من المواضيع المتعلقة بتعزيز مكانة الاتحاد الزراعي في الجوانب الانتاجية والتنموية وكذا إعادة هيكلة الاتحاد والتطوير المؤسسي للفروع والجمعيات الزراعية – مبيناً أن الاجتماعات وقفت كذلك أمام المشاريع الاستثمارية للاتحاد والجمعيات الزراعية والسبل الكفيلة بمواصلة إنجاح أعمالها.

إفراغ ١٤٨ ألف طن من المواد النفطية والغذائية بموانئ الحديدة والمخا وعدن

■ ،،الحديدة/سبأ

أفرغت أربع عشرة سفينة وناقلة في ميناءي الحديدة والمخا خلال الخمسة الأيام الماضية ١١٠ آلاف و٥٢٨ طناً من المشتقات النفطية والمواد الغذائية والزراعية إضافة إلى الحاويات والمواشي.

ففي ميناء الحديدة أفرغت أربع ناقلات ألفين و٤٧٠ طناً من المازوت و٨ آلاف و٥٠٨ أطنان من البترول و١٦ ألفاً و٣٢٣ طناً من الديزل.

وأوضح تقرير حركة السفن الصادر عن مؤسسة موانئ البحر الأحمر اليمنية الذي حصلت وكالة الأنباء اليمنية /سبأ/ على نسخة منه أن ست سفن أفرغت في الميناء ١٦ ألفاً و٨٢٦ طناً من السماد و٢٤ ألفاً و٦ أطنان كلينكر و٣ آلاف طن من زيت الطعام و٢٧ ألفاً و٨٤٣ طناً من القمح إضافة إلى ألف و٧٤ حاوية .

ولفت إلى أن ميناء المخا استقبل خلال الفترة نفسها ثلاث ناقلات على متنها ٣ آلاف و٥٠٠ طن من المازوت و٤ آلاف و٣٣ طناً من الديزل و٤ آلاف و١٩ طناً من البترول ، فيما حملت سفينة واحدة ألفاً و٤٨٧ رأساً من الأبقار و٣ آلاف و٨١٠ رؤوس من الأغنام.

كما أفرغت أمس بميناء الزيت بمصافاة عدن شحنة من مادة الديزل تبلغ ٣٨ ألف طن مستري قادمة من ميناء الفجيرة الإماراتي.

وأوضحت بيانات ملاحية صادرة عن ميناء الزيت تلقت وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) نسخة منها، أن الشحنة التي أفرغتها إحدى السفن البنمية ستوزع على محطات الوقود في مختلف محافظات الجمهورية لتأمين احتياجات المواطنين من مادة الديزل، إلى جانب احتياجات المؤسسات الخدماتية التي تعمل منظومة نشاطها الإنتاجي التشغيلي بمادة الديزل ومنها المؤسسة العامة للكهرباء والمياه والصرف الصحي والأفران وصوامع الغلال.

دراسة تدعو لتطبيق استراتيجية لتطوير السوق التجاري المحلي

■ ،،كتب/أحمد الطيار

كشفت دراسة اقتصادية حديثة أن السوق التجاري في اليمن لايزال يمارس الكثير من أعماله بعشوائية ويفتقد لتطبيق طرق حديثة للعمل البعيد عن الاحتكار وأساليب التنظيم والمنافسة.

ودعت الدراسة التي اعدها مركز الاستشارات الاقتصادية الحكومة والقطاع الخاص إلى التعاون في تطبيق استراتيجية وطنية للتجارة الداخلية ترتكز على أسس ومنطلقات الحرية والمنافسة، مع مراعاة حماية السوق المحلي من الغش التجاري والإغراق والاحتكار ومنافسة السلع والصناعات الوطنية الاستراتيجية والحرفية.

وفيما دعت هذه الدراسة إلى ضرورة الحد من مشكلة الاحتكار الخاص في مجالات التجارة الخارجية والداخلية والاستثمار والإنتاج حثت بشدة على أهمية استكمال خطوات تطوير القطاع المصرفي وتوفير أكبر قدر ممكن من الدراسات الأولية للمشاريع المتاحة للاستثمار فيها في مختلف القطاعات الاقتصادية ومناطق الجمهورية، إلى جانب توفير قاعدة بيانات وطنية شاملة ومتسقة وواقعية ومنتظمة.

مشددة على ضرورة إيجاد آلية مناسبة وعملية لمتابعة وتقييم مستوى تنفيذ مختلف المشاريع الإنمائية بصورة منتظمة ورفع تقرير حول مستوى التنفيذ بصورة منتظمة تكفل وضع المعالجات أولاً بأول وتبني الحكومة استراتيجية تنمية محلية واضحة وواقعية يتم في ضوئها تحديد حجم الدعم المركزي اللازم لتحقيق التنمية وأولويات المشاريع الإنمائية في كل منطقة حسب ظروفها الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز مواردها المحلية، وتحديد المشاريع الإنتاجية الممكن حفز وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار فيها.

وأكدت على الاهتمام بسياسات حفز النمو الاقتصادي الحقيقي والمستدام المؤدي إلى تحقيق تنمية حقيقية وعادلة، من خلال توفير دراسات علمية وواقعية لكافة الاختلالات والتحديات التي تواجه الاقتصاد وتحديد كافة الموارد الاقتصادية البشرية والمالية والمادية المتاحة في الاقتصاد في كافة المجالات ومختلف مناطق الجمهورية ليتم على ضوئها تحديد أولوية الأهداف والسياسات الإنمائية والية رفع كفاءة استغلال هذه الموارد ووضع إستراتيجية واقعية للتنمية الصناعية والزراعية ، بما يسمح للدولة والقطاع الخاص الدخول في مشاريع إنمائية كبيرة واسعة الارتباطات الأمامية والخلفية وكثيفة العمالة في مختلف المجالات وفي مختلف مناطق الجمهورية، بدلاً من ضياع جهود الدولة في قضايا فرعية مثل الانضمام إلى دول مجلس التعاون الخليجي ومنظمة التجارة العالمية، وقضايا النوع الاجتماعي، واستيعاب الهجرة من القرن الإفريقي.

وطالبت بمراعاة الاتساق والتكامل بين مجمل السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية من خلال رفع درجة التعاون والنقاش والحوار بين الفنيين في الجهات الحكومية المعنية (وزارة التخطيط، وزارة المالية، البنك المركزي، وزارة الإدارة المحلية، وزارة الخدمة المدنية)، وبالأخص عند وضع الأهداف والسياسات العامة الاقتصادية منها أو المالية أو النقدية وعلى وجه الخصوص المرتبطة بمنظمات دولية واتخاذ خطوات حاسمة في مجال تطبيق قانون ضريبة المبيعات وإصدار قانون الدخل وإصدار قانون الجمارك وتنظيم وترشيد الإعفاءات ومنع التهرب والتهريب وتطوير وضبط آليات ربط وتحصيل وتوريد كافة مستحقات الخزينة العامة

ونبهت إلى أهمية اتخاذ خطوات جادة لتنظيف كشوفات موظفي الدولة من الوظائف المزدوجة والوهمية والحد من النفقات غير الضرورية وتفعيل قانون التقاعد وضبط عمليات التوظيف بما يكفل رفع كفاءة رصد نفقات التشغيل ودراسة موضوع الودائع الكبيرة لدى الجهاز المصرفي لعدد من الجهات الحكومية ومؤسسات القطاع في الوقت الذي يوجد أرصدة مدينة على الحكومة ومؤسسات القطاع مما أدى تجميد موارد مالية متاحة في الوقت الذي يتم تحمل الموازنة أعباء قروض محلية وعمولات مرتفعة من ناحية وتحايل على مستحقات الخزينة العامة من قائض بعض مؤسسات القطاع العام من ناحية أخرى وكذا مراعاة السياسة العامة للتنمية لمعايير تحسين مؤشرات العدالة في توزيع الدخول والثروة ومنافع التنمية وتوزيع أعبائها من خلال رفع مخصصات مشاريع التنمية في المناطق النائية ودراسة الفرص المتاحة للاستثمار في مشاريع إنمائية في هذه المناطق وتقديم حوافز وتسهيلات أكبر للمستثمرين فيها، وتنظيم توزيع عوائد الإنتاج وفق معايير اقتصادية وتبني المشاريع الكبيرة والكثيفة العمالة والحد من سطوة الوسطاء بين المنتجين والمستهلكين وبالأخص في مجال السلع الزراعية.

وأوصت بضرورة مراعاة البنك المركزي الحجم المناسب من السيولة النقدية وبالأخص من النقد المصدر، والذي يمثل ارتفاع معدل نموه العامل الرئيسي لارتفاع حجم السيولة المحلية وبالتالي لارتفاع معدل التضخم، بحيث لا يتجاوز كثيراً حجم العرض الحقيقي من السلع والخدمات على الأمد المتوسط.

المصيبة الكبرى القادمة

عبدالإله تقي

■ ،، اضطررت إلى إضفاء القلق إلى اسم ومحتوى مشاركتي هذه من أجل دق ناقوس الخطر والإنذار لكافة اللاعبين السياسيين والفاعلين الدوليين وخصوصاً الصحافة للاستشعار بمصيبة كارثية قائمة بدأنا ندخل فيها وبدأت فعلياً ترسم تفاصيل المشهد الصومالي على نسيجنا، ولو ظللنا نهملها كما نفعل الآن فسنحيل البلاد إلى مجرد يباب سببه تجاهل المؤشرات المخيفة التي الواردة طي هذا. تلك المصيبة هي الحلقة الأضعف التي خرجت من جنبات الصراع السياسي الأخير مثخنة بجروح عميقة، وهي التي لم تجد لها أي فسحة وسط بنود التسوية الخليجية، رغم أنها كانت أهم مسببات الفورة الشعبية الحاصلة. إنها مصيبة "الوضع الاجتماعي والاقتصادي" الحرج لحوالي ٢٥ مليون مواطن. ذلك الوضع الذي لا يفضل الجميع ومنهم الصحافة والنخبة المثقفة الخوض فيه أو يعتبرونه ذا أهمية هامشية لو قسنا تناوله مثلاً بموضوع سياسي مثل منح الحصانة للرئيس صالح وهو الموضوع الذي كتبت عنه عشرات المقالات والأخبار. وعلى كل حال، سيتناول تحليلي السريع التالي أهم مسببات القلق الذي انتابني من أوضاعنا تلك.

فبالإضافة إلى غياب بيانات كافية من البنك المركزي وجهاز الإحصاء وعدم اهتمام الجميع بالمخرجات الاجتماعية الجديدة، يظهر لنا تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠١١م الصادر حديثاً عن الأمم المتحدة مبيناً انهيار مرتبة اليمن من المركز ١٣٣ إلى ١٥٤ من بين ١٨٧ دولة خلال عام ٢٠١١م، وحلت في المجموعة الأخيرة من ترتيب دليل التنمية البشرية، بينما تظهر دراسة أعدها مركز دراسات وبحوث السوق اليمني نشرت نتائجها صحيفة الثورة الرسمية بأن معدلات البطالة في البلاد قد قفزت إلى ٦٥٪ خلال نفس الفترة. في نفس الوقت إرتفعت نسبة التضخم إلى مستويات خيالية ظهرت على شكل إرتفاع صاروخي لأسعار السلع والخدمات دفع بفئات عريضة وجديدة من الناس إلى جيوب الفقر، كما دفع الفئات الفقيرة إلى أتون المجاعة، ولعل بعضنا لاحظ ظهور مشهد اجتماعي مأساوي جديد يعبر عن هذه المصيبة وهو ازدياد مشهد "نابشي القمامة" وتكرار مرورهم على كبس القمامة الواحد، في مؤشر لخطورة الوضع.

واستناداً إلى معطيات منظمة أوكسفام العالمية، فهناك أكثر من مليون ونصف شخص خاصة في المناطق الساحلية الغربية يأكلون وجبة واحدة فقط كل ثلاثة أيام بالإضافة إلى سبعة ملايين يمني أمنهم الغذائي اليومي مهدد تماماً. أما منظمة اليونيسف المعنية بالأطفال فتصرح أن ٦٠من الأطفال تحت سن الخامسة يعانون من سوء التغذية.

هنا أود شرح الوضع الاقتصادي المنهار للبلاد بشكل مبسط للقارئ العادي بالارتكاز إلى البيانات المتوفرة وتحليلين اقتصاديين يتميزان لكنهما متناقضان تماماً صدرا حديثاً لاثنين من أساتذة الاقتصاد اليمني عما د. محمد الصبري ود. محمد المتيمي، ويكادا يكونان الوحيدين اللذين شخصا الوضع الاقتصادي الحالي بالتفاصيل التي امتلكاها.

بتفاؤل غير موفق، يطمئن الدكتور الصبري الحكومة والقراء بأن البلاد لم تصل إلى حد الانهيار الكارثي كما يصوره الاعلام حد قوله، مستنداً إلى أن ركائز الاقتصاد هي نفسها لم تتغير. كما وصف بحصول تهويل إعلامي كبير حول الوضع المالي للموازنة، وادعى بأنها ليست في حالة إفلاس على الإطلاق كما يتصور البعض، بل ان الأموال موجودة وهي متراكمة بشكل أكبر من العام ٢٠١٠ لعدة أسباب تتعلق بزيادة ايرادات النفط وتلقي إيرادات الوقود الممنوح من السعودية وعدم الانفاق من بعض بنود الميزانية وخاصة على مجالات التنمية (البند الاستثماري)، ووصف الاقتصاد بانه في حالة ركود طفيف ناجم من ركود القطاعات الإنتاجية والخدمية يمكن أن يتحسن سريعاً بمباشرة الحكومة عملها بعيداً عن الضغوط السياسية والأمنية.

وهنا لا ندري عن أي تطمين يتحدث عنه الصبري وقد رأى أن الحكومة الجديدة تسلمت الخزينة فارغة تماماً مع وجود احتياطي أجنبي بقيمة ٤,٧ مليار دولار لاغير، وكان قد صرف خمس الاحتياطي بمبلغ ١,٢ مليار دولار خلال العام المنصرم لوحده رغم وجود قيود من صندوق النقد الدولي بشأن الصرف من هذا الحساب السيادي. كما أنه لم يلتفت الى الآثار الاقتصادية الماسة بحياة الناس الذين فقد الكثير منهم وظائفهم وفقد الآخرون معظم مدخراتهم على سلع أساسية تماما لم تؤثر على ديناميكية الدوران الاقتصادي للنقد بحيث يدور النقد على عدد أكبر من العمال وبالتالي لم تخلق فرص عمل، بسبب اقتصار مشترواتهم على المواد الأساسية جداً والوقود، ناهيك عن أولئك الذين لم يمتلكوا مدخرات أساساً.

من جهة أخرى، أكد د. المتيمي أن الحكومة السابقة حققت فوائض مالية كبيرة لكنها على ما يبدو لم تمس التنمية ولا الخدمات العامة. ونوه إلى أن الحكومة قد أفرطت في العرض النقدي ووسائل الدفع (السيولة والنقد) في فترة محدودة مما سبب إرتفاع التضخم الى مستويات مرتفعة جداً ضاعف من ذلك استدانة الحكومة لمبلغ ضخم من الميزانية الخاصة بالبنك المركزي بقيمة٢٢٧ مليار ريال حتى أغسطس فقط (وهو أمر مؤكد تماماً حسب مصادر من البنك المركزي) وسيتم تعويض الجهاز المصرفي بها من ميزانيات الاعوام القليلة المقبلة حتماً. لكن التحليلين لم يتنبها إلى قضية أخرى خطيرة، فبالإضافة إلى الاحتمالية المرتفعة لاستثناء إدراج بند البرنامج الاستثماري في الموازنة العامة للعام ٢٠١٢م تماما كم حدث في العامين الذين سبقاه، أود تنبيه المنساقين بزيادة التفاؤل، إلى فقدان الأثر الاجتماعي والاقتصادي الحقيقي لبعض فوائد وأدوات الإيرادات المالية الرئيسة مثل واردات النفط والضرائب مثلاً (اللتان تمثلان أكثر من ٩٠٪ من إيرادات الخزينة العامة)، فتلك الايرادات المتحققة ذات فعالية محدودة في حياة الفرد (هدف التنمية)، فمثلاً عند زيادة إيرادات النفط والضرائب فان ذلك يؤدي ذلك بالضرورة إلى زيادة الناتج القومي الاجمالي لليمن، لكنه لن يزيد بالضرورة من رفاهية معيشة المواطن، لأن العائدات أولاً لم تأت من نشاط اقتصادي مكن مجموعة كبيرة من الأفراد من العمل في انتاجه بل انتجته شركات وأفراد محدودون وبسعر مكلف، وثانياً أن ذلك الأثر يعتمد على مدى استخدام تلك الإيرادات بكفاءة وفعالية في التنمية البشرية مع تمكين الأفراد خلال ذلك من إيجاد فرص عمل تستفيد منها. وفي المقابل، لو زاد إنتاج اليمن من قطاعات مثل الزراعة والاسماك والسياحة فإن هذه القطاعات بالضرورة سوف تنعكس إيجابياً على حياة المواطن كونها تتطلب أيدي عاملة كثيرة. ولو أنفقت العائدات على بناء البنية التحتية الاجتماعية عبر آليات اجتماعية مثل آليات التعاقدات الاجتماعية التي يديرها الصندوق الاجتماعي للتنمية التي تحصر المقاولات والعمالة ضمن منطقة المشروع أو آلية النقد مقابل العمل حيث يتعاقد الصندوق في مقاولة المشروع مع أبناء المنطقة المستفيدة الذين ينفذون المشروع بانفسهم، وبذلك يستفيد أبناء المنطقة الفقراء من العائدات بدلاً من كبار المقاولين ويكتسبون خبرات ومهارات جديدة عادةً في البناء.

وبالرغم أن هناك إعتقاداً بأن أي مساعدات تصل ستذهب إلى دعم الاستهلاك، إلا أن برنامج الحكومة يتضمن أولويات مالية أخرى تعتبرها الحكومة أكثر أهمية من الملف التنموي مثل إعادة توفير الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والمياه والوقود وتحسين الطرق المتضررة والتعويضات المحتملة لبعض الفئات المتضررة من التوترات التي قامت، حتى إذا ما جاءت طفرة تمويلية من أجل التنمية فسيظهر احتمال ظهور تحدي عجز الحكومة عن استخدام الموارد المالية المتاحة بشكل كفؤ، وهو الأمر الذي مثل عقبة أساسية للحكومة السابقة كتلك التمويلات التي مُنحت في مؤتمر لندن في ٢٠٠٦م والتي بلغت قيمتها أكثر من ٥ مليارات دولار ولم تظهر كفاءة في إدارتها، ثم عقد مؤتمر لندن الثاني في يناير ٢٠٠٩م لمساعدة الحكومة في تحسين أدائها الإداري تحت ما يعرف بمجموعة "أصدقاء اليمن"، ولم يكتمل ذلك البرنامج الذي يحتاج إلى تغيير في سياسات الاستهداف وآليات العمل التنموية الحالية وبناء قدرات الكوادر المنفذة لكثير من المشاريع بالإضافة إلى الحاجة إلى إعادة هيكلة المؤسسات الحكومية المنفذة للمشاريع.

لكل تلك الأسباب أعلاه، فنحن هنا جميعاً ندق ناقوس الخطر ثانيةً، وندعو الجميع إلى القلق على مصير الملايين من الفقراء في ظل البطء الشديد في إنجاز التحولات السياسية والأمنية خاصة في الأحوال الأمنية المستمرة في التدهور وفي ظل غياب أي رؤية حكومية أو دولية للملف الاقتصادي والاجتماعي خاصة تحت الضعف المؤسسي العام والتعقيدات في سياسات الموارد المالية في مجالات الاستثمار والضرائب، وهي مسائل مفصلية لا تخضع لنقاشات معمقة ولا توجد مؤشرات واضحة لتقدمها.

وبعد كل تلك المعطيات، ألا ينبغي علينا أن نقلق ونهتم ونلتفت قليلاً إلى أهم الملفات الحرجة لليمن؟.